مخيبر يسأل الحكومة عن المفقودين

وجه النائب غسان مخيبر سؤالا الى الحكومة عبر رئاسة المجلس النيابي حول المفقودين، أكد فيه «ان إقفال ملفات الحروب التي شهدها لبنان منذ العام ١٩٧٥، يكون بتعزيز السلم الاهلي وحماية أمن الوطن والمواطنين، والدفاع عن حرية واستقلال وسيادة لبنان، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، وحل وإقفال ملف المهجرين، وبناء دولة الحق والقانون المبنية على احترام الحريات وحقوق الانسان، وتحقيق التنمية في جميع المناطق».

وأشار الى ملف يجري تجاهله رسميا تجاهلا شبه كامل، يتمثل بضرورة حل قضية المفقودين المختفين قسريا بشكل جذري، وقال: «لقد خاضت الحكومة تجربة أولى عبر لجنة أمنية برئاسة العميد ابو اسماعيل، انتهت عام ٢٠٠٠ الى نتائج غير كافية ولا مرضية، بحيث أوصت بإعلان وفاة جميع الذين استلمت استمارات بشأنهم ومضى على فقدانهم مدة اربع سنوات وما فوق، فكان تقرير هذه اللجنة موضع رفض أو انتقاد.

وقامت الحكومة في الخامس من كانون الثاني ٢٠٠١ بتشكيل هيئة خاصة برئاسة الوزير فؤاد السعد. وبالرغم من عدد من المآخذ المتعلقة بتكوين هذه الهيئة ومهمتها المحصورة بتلقي الشكاوى التي يثبت مقدموها أن ذويهم ما زالوا على قيد الحياة، فقد تعاون أهالي المفقودين المختفين قسريا مع هذه الهيئة بكامل الإيجابية والجدية، وقدموا كل ما لديهم من معلومات ومستندات وأدلة تساهم في تسهيل عملها، بالإضافة الى إحضار شهود عيان أدلوا بإفاداتهم أمامها، فثبت للجنة وجود عدد كبير من اللبنانيين قيد الاختفاء القسري، ومنهم من لا يزال على قيد الحياة بأعداد أكبر من تلك المعلنة».

أضاف: أما الآن وبعد ان انقضت المهلة المحددة للهيئة الخاصة لتقديم تقريرها منذ ٩/٦/٢٠٠١ دون ان تضع هذا التقرير إلا في صيغة المسودة، وبعد ان قام مجلس الوزراء بتعيين الوزير ميشال موسى لترؤس هذه الهيئة، نطالب أن تنجز عملها وترفع تقريرها الى مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن. ونسارع الى التأكيد انه بالرغم من أهميته، لا يشكل هذا التقرير إلا حلقة واحدة من سلسلة الأعمال المطلوبة؛ وبالتالي فإن مسؤولية الحكومة والقضاء تبقى كاملة في حل قضية المفقودين المختفين قسريا، ان أنجز هذا التقرير او إن لم ينجز».